مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

صفقة مقايضة النفط العراقي مقابل الغاز الإيراني:

قراءة في التبعات الاقتصادية في ظل القيود الأمريكية على تحويل الدولار

د أحمد جاسم الياسري

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

صفقة مقايضة النفط العراقي مقابل الغاز الإيراني: قراءة في التبعات الاقتصادية في ظل القيود الأمريكية على تحويل الدولار

د أحمد جاسم الياسري *

1. الملخص

– يستورد العراق الكهرباء والغاز من إيران والتي يبلغ مجموعها ما بين ثلث و(40٪) من إمدادات الطاقة الخاصة به ولا سيَّما في أشهر الصيف الحارة عندما تصل درجات الحرارة إلى (50) درجة مئوية التي تصل إلى ذروة استهلاك الطاقة.

– يواجهُ العراق مشكلةً في دفع ثمن هذه الاستيرادات التي تراكمت بفعلها الديون الإيرانية إلى (11) مليار يورو والعراق يسعى جاداً إلى إطفاء هذه الديون لكن العقوبات الأمريكية لا تسمح لإيران بالحصول على الأموال وخصوصاً الدولار الأمريكي، ولكن بالإمكان سداد الفواتير تلك من خلال شراء سلع غير خاضعة للعقوبات مثل الغذاء والدواء والذي لا ترضاه إيران.

– من المتوقع أن يكون سعر النفط العراقي الذي سيصدّر إلى إيران مقيّم بسعر السوق العالمي. وإذا ما تمَّ ذلك فإيران لن تستطيع بيع النفط العراقي إلى العالم وبالتحديد إلى الصين لأنه سيكون مكلف. ويمكن للحكومة الإيرانية تعويض بعض الخسائر المحتملة باستخدام هذه الإمدادات لأغراض صناعية محلية.

– أحد الخيارات المتاحة أمام العراق في تصدير النفط هو نقله بالشاحنات من إقليم كردستان العراق، حيث كان الجزء الأكبر من إنتاج المنطقة البالغ (450) ألف برميل يومياً غير متاح للتصدير منذ شهور؛ بسبب خلاف قانوني دفع تركيا إلى إغلاق خط الأنابيب الذي ينقل نفط إقليم كردستان العراق إلى ميناء جيهان المطل على البحر الأبيض المتوسط.

– إن نقل النفط من الإقليم إلى إيران يمكن أن يساعد الإقليم على تخفيف بعض مشكلاته الداخلية، وتوطيد علاقاته مع بغداد، وتهدئة مخاوف أربيل من توغّل عسكري إيراني.

*كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة.

– يتيح تبادل النفط الخام والغاز الطبيعي للبلدين تلبية احتياجات البلدين من الطاقة بشكل أكثر كفاءة ويمكن أن يؤدي إلى تقليص التكاليف في واردات وصادرات الطاقة.

– يمكن للحكومة العراقية أن تصدر النفط الخام من حقول (كركوك ونينوى)، وهو كافٍ للكمية المطلوبة، وتتجاوز بذلك آلية الابتزاز التركي؛ برفض تركيا تصدير النفط من خط جيهان–تركيا، وتكون الحكومة قد حققت نصراً مضاعفاً، فهي تضمن كذلك السيطرة على صادرات النفط من الحقول الشمالية.

2. المقدمة

يوّلدُ العراق الطاقة الكهربائية بطرق عدة، وبواسطة (109) محطة غازية وحرارية وكهرومائية لإنتاج بلغ (22680) ميغاواط خلال 2023–2022 رغم احتياج العراق إلى (40) ألف ميغاواط و(20) ألف ميغاواط أخرى في حال دعم الصناعات المحلية.

ويعتمد العراق بشكل كبير في توليد الكهرباء على المحطات الغازية في توليد الطاقة الكهربائية، إذ يملك البلد (26) محطة غازية تعمل عن طريق تحويل طاقة الوقود الكيميائية إلى طاقة حرارية لتسخين الغازات التي يتم إدخالها إلى توربينات غازية، وتحوَّل تلك الطاقة إلى طاقة حركية أولاً تعمل على إدارة التوربينات الغازية ثم إلى طاقة ميكانيكية تعمل على دوران العضو الدوار في المولد الذي يعمل مع المجال المغناطيسي على تحويل الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كهربائية. ويكون توزيع هذه المحطات في بغداد (11) محطة غازية، ويكون إجمالي إنتاج محطات بغداد الغازية من الطاقة الكهربائية (3462) ميغاواط. أما في محافظة البصرة فإن فيها (4) محطات غازية، في حين تضم محافظة كركوك محطتين هما ملا عبد الله ومحطة تازة، بينما تضم محافظة دهوك محطة دهوك، وفي محافظة أربيل محطة أربيل، بدورها تضم محافظة الأنبار محطة الأنبار الغازية، وفي السليمانية محطة السليمانية، وفي النجف محطة النجف، وفي ديالى محطة المنصورية فضلاً عن محطة كربلاء، ليكون بذلك إجمالي إنتاج محطات الطاقة الغازية (14550) ميغاواط، في حين بلغ إجمالي إنتاج المحطات الحرارية والمحطات الكهرومائية من الكهرباء (6895) ميغاواط، و(2583) ميغاواط على التوالي، وهذا يعني أن العراق يعتمد وبشكل كبير على المحطات الغازية في توليد الطاقة الكهربائية.

3. لمحة عامة عن مشكلة الكهرباء في العراق

إن مشكلة الكهرباء في العراق تتمحور حول العجز المزمن في تطابق العرض مع الطلب، إذ من الممكن أن تبلغ ذروة الطلب في عام 2023 حوالي (40) ألف ميغاواط، أي حوالي (55%) أعلى من قدرة التوليد، ويتم هنا استخدام معظم الغاز المسوق في العراق تقريباً للطاقة حيث تعمل (24) محطة توليد كهربائية على الغاز بسعة توليد تصل إلى أكثر من (14) ألف ميغاواط، وهنا تظهر مشكلة توزيع إمدادات الوقود لمحطات الطاقة الكهربائية، مما يدفع الحكومة العراقية إلى تعويض النقص في الطاقة وبالتحديد في الوقود الداخل في إنتاج الطاقة الكهربائية، إضافة إلى استيراد الطاقة الكهربائية، ومنذ عام 2013 وقّع العراق إتفاقية بشكل صفقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإستيراد (50) مليون متر مكعب من الغاز يومياً مقسمة بالتساوي بين بغداد والبصرة كون أغلب المحطات الغازية تقع بيت الوسط والجنوب من العراق، ونتيجة لعدم الاستقرار الأمني وفقدان السيطرة على الحدود ومنظومات الطاقة والنقل بفعل الهجمات الإرهابية على طاقم عمل خط الأنابيب بين ديالى وبغداد أدى إلى تلكؤ إنجاز المشروع، إلا أنها بدأت بشكل جدي في حزيران عام 2017، ومنذ ذلك التاريخ تراوح متوسط تسويق الغاز إلى العراق بين 5-4 مليار متر مكعب سنوياً، على الرغم من الإتفاقية تسمح باستيراد حتى (18) مليار متر مكعب لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في أوقات الذروة أي بالتحديد في أوقات الصيف.

4. ارتفاع سعر الغاز الإيراني وإعفاءات الإستيراد

يتّسم سعر الغاز الطبيعي الإيراني المصاحب للنفط بارتفاع أسعاره عند مقارنته بأسعار خام برنت الحالية التي تُقدر بحوالي (5.1) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما بلغت الأسعار التعاقدية المدفوعة للغاز الجاف من شركة غاز البصرة بحوالي (1.7) دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عند مستويات خام برنت الحالية، ورغم ذلك، فإن الأسعار التي يدفعها العراق إلى إيران لا تزال أرخص بكثير من بدائل زيت الوقود والديزل التي لا يزال العراق يعتمد عليها في توليد قسم كبير من الطاقة الكهربائية، وفي ضوء ذلك، تمكنت إيران من التفاوض بشأن هذه الأسعار المرتفعة نسبياً نظراً لعدم امتلاك العراق لروابط تسهيلات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال والتي كانت مرتفعة، ولم يكن هنالك موردون آخرون جاهزون لتوفير الغاز عبر خطوط الأنابيب في المناطق المجاورة للعراق خاصة بعد تلكؤ الربط الكهربائي مع دول الخليج العربي، كذلك أدى التأخير في المدفوعات

إلى قطع الإمدادات من الغاز الإيراني على الرغم من حاجة إيران إلى الاستمرار في إرسال الغاز إلى العراق من أجل تحقيق عوائد مالية من تصديرهُ والتي هي بأشد الحاجة إليها بفعل العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها.

من جانب آخر، أدى الضغط الأمريكي في تنويع إمدادات العراق من الغاز إلى حصول العراق على إعفاء (Waiver) لمدة (30) يوم في مواصلة إستيراد الغاز الإيراني في البدء، ومن ثم، تمديده إلى (120) يوماً؛ بسبب رغبة واشنطن في دعم حكومة الكاظمي ونقص الأموال العراقية في تنمية موارد الغاز الطبيعي، إذ كان العراق يواجه ضغوطاً دبلوماسية من القنوات الأمريكية لإجراء تطوير منسّق لأصول الغاز الطبيعي المصاحب للنفط وغير المصاحب بالشراكة مع الشركات الأمريكية.

5. أزمة دفع فواتير الغاز الإيراني ترتبط بالعقوبات الأمريكية

لكن خلال العامين 2022-2023، دخلت الحكومة العراقية متمثلة بوزارة النفط والحكومة الإيرانية بعدة مفاوضات بشأن أزمة تصدير الغاز الإيراني وتسديد الديون العراقية، من بينها اعتماد الدينار العراقي في الدفع أو تسديد بغداد المبالغ من خلال عملة دولة أخرى يتم الموافقة عليها من قبل الدولة ذاتها، وكذلك مسألة تسديد العراق بعض ديون إيران الخارجية، لكن لم يتم التوصل لأي اتفاق حيال ذلك.

ومع تصاعد درجات الحرارة في العراق في أواخر الشهر الماضي (حزيران) وأوائل الشهر الحالي تموز إلى أكثر من (45) وملامسة لـ (50) درجة مئوية، خفّضت الحكومة الإيرانية كميات الغاز المصدَّر للعراق إلى أكثر من النصف، ما تسبب بأزمة نقص بالطاقة الكهربائية عمت مختلف مدن العراق. إذ خفضت صادراتها من الغاز إلى العراق من (45) مليون متر مكعب يومياً إلى (20) مليون متر مكعب في اليوم؛ مما أدى إلى قطع إمدادات الوقود إلى (5) ميغاواط من طاقة توليد الطاقة في العراق، وكذلك توقف واردات الكهرباء من إيران والتي تقدر بحوالي (1400) ميغاواط من إمدادات الكهرباء. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى المشكلات التي يواجهها العراق في دفع ثمن الغاز والطاقة التي يستوردها من إيران بسبب العقوبات الأميركية المفروضة على إيران، على الرغم من أنه أودع أكثر من (10) مليارات دولار في حساب مصرفي عراقي تم إنشاؤه لدفع الأموال إلى إيران خلال السنوات الماضية، ومع ذلك، فإن العراق مدين إلى إيران بمبلغ (11) مليار يورو من

استيرادات الطاقة، ومنذ كانون الأول الماضي وافقت الولايات المتحدة على تحويل (2.5) مليار يورو أي ما يعادل (2.7) مليار دولار لتحويلها من الحكومة العراقية إلى الدائنين الإيرانيين. وجزء من هذه المدفوعات تحولت إلى تركمانستان لسداد جزء من الديون الإيرانية إلى هذه الدولة.

تبعاً لإخفاق العراق من سداد كامل ديونه إلى إيران ومن أجل تفادي العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران في مسألة تحويل العملة الأمريكية أو الأموال التي يمكن أن تُستغل لأغراض أخرى حسب الادعاء الأمريكي، اتفق العراق وإيران في تاريخ الحادي عشر من تموز هذا العام 2023، بشأن سداد كامل التزاماته المالية المترتبة على استيراد الغاز لتشغيل المحطات الكهربائية العراقية، ووضعها في حساب الشركات الإيرانية، إذ أن العراق سيتبادل النفط الخام مقابل الغاز الإيراني لإنهاء مشكلة الموافقة الأميركية على المدفوعات لطهران، فقد قرر مجلس الوزراء العراقي أن تبيع «وزارة النفط العراقية كميات من النفط الخام والنفط الأسود إلى إيران، بما يعادل قيمة تجهيز الغاز وشراء الطاقة الكهربائية المودعة في حساب الشركات الإيرانية في المصارف العراقية، على أن تقوم وزارة النفط بمقايضة كمية من النفط الخام والنفط والأسود العراقي بالغاز المستورد من إيران».

وقد نصَّ القرار على أن «تتولى وزارتا النفط والمالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء التسويات بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية، وأن تُخول شركة تسويق النفط العراقية (سومو) وضع الآلية التسويقية». بالإضافة إلى ذلك، تودع حالياً مدفوعات هذه الإمدادات في الحساب المقيد في المصرف العراقي للتجارة (TBI)، ولا يجوز لإيران استخدام تلك الأموال إلا لشراء سلع معينة غير خاضعة للجزاءات.

6. اتفاق المقايضة

أن هذا القرار يسمح للعراق بدفع ثمن الغاز الطبيعي الذي يستورده من إيران من خلال عمليات نقل النفط. من أجل منع الحكومة العراقية من مخالفة العقوبات الأمريكية لأنها تؤمّن قطّاع الكهرباء الذي يعدُّ قطّاعاً هشاً للغاية ويعتمد على الغاز المستورد من إيران. ولعل أحد أسباب السعي إلى هذه الاتفاق هو أن العراق واجه مشكلة في تلبية متطلبات واشنطن للتنازل عن العقوبات، فإن أغلب الإعفاءات المرتبطة بواردات الغاز مشروطة جزئياً بقيام الحكومة العراقية بتحقيق تقدماً بهدفين رئيسين:

1. تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة عن إيران.

2. تقليل كمية حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط التي يهدرها العراق، واستثمار ذلك الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية بدلاً من الغاز الإيراني.

وقد عملت الحكومة العراقية على اتخاذ بعض الخطوات لتلبية هذه الأهداف، مثل توقيع صفقة حديثة لاحتجاز الغاز والطاقة الشمسية مع «توتال إنرجيز» بقيمة (27) مليار دولار، وتطوير شركة غاز البصرة مع شركتي «شل» و»ميتسوبيشي»، وتوسيع حقل خور مور للغاز في إقليم كردستان العراق، وهو مشروع يتضمن (250) مليون دولار من التمويل والتعاون الأمريكي مع كونسورتيوم «بيرل بتروليوم» الذي تدعمه دولة الإمارات العربية المتحدة. كما أطلق العراق جولة تراخيص سادسة لحقول الغاز، وغيّر نماذج عقوده لشركات النفط، وبدأ خططاً لربط شبكة الكهرباء مع الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، واستغل سيمنز لضغط المزيد من القوة الكهربائية من توربيناته الحالية عندما قطعت إيران إمدادات الغاز في وقت سابق من عام 2022. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أن الحكومة العراقية لم تنجح في الاستثمار بشكل كبير في استغلال احتياطياتها الضخمة من الغاز، أو التقاط الغاز المهدور أثناء إنتاج النفط، أو تطوير خطوط أنابيب الغاز، أو استكشاف التسييل. وقد أدت الأسباب المتنوعة وراء هذا الفشل –من عدم كفاية البنية التحتية إلى سوء الإدارة المزمن والفساد– إلى ظهور صفقة مقايضة جديدة لها علامات استفهام عديدة خاصة بها ومنها:

أولاً: هو كيف سيتم تحديد قيمة الأسعار من المقايضة؟ إذ من المتوقع أن يكون سعر النفط العراقي الذي سيُعطى لإيران بالأسعار الدولية. ومع ذلك، تبيع إيران الغاز إلى العراق بأعلى من أسعار السوق وتبيع النفط إلى الصين بسعر أقل من السوق. وفي الحالة الأخيرة، فهي على استعداد لدفع تكاليف المعاملات الباهظة هذه من أجل تيسير صادراتها النفطية غير المشروعة. ومع ذلك، قد تخسر المزيد من المال إذا حاولت إعادة تصدير النفط العراقي أو استخدامه في الداخل. ومع ذلك، تشمل صفقة المقايضة أيضا زيت الوقود، لذلك، يمكن للحكومة الإيرانية تعويض بعض الخسائر المحتملة باستخدام هذه الإمدادات لأغراض صناعية محلية.

ثانياً: من الصعب فهم سبب استعداد الحكومة الإيرانية قبول الدفع بالنفط الخام العراقي، الذي يشبه في جودته نفطها ويفترض أن يتم بيعه إلى الصين، التي هي المشترين المهمين الوحيدين

للنفط الإيراني الخاضعة للعقوبات، وهذا يشير بحد ذاته إلى أن الصفقة قد تكون غير قابلة للتطبيق بطبيعتها.

ثالثاً: من أين سيحصل العراق على النفط؟، وكيف سيتم نقله؟ أحد الخيارات المتاحة أمامه هو نقله بالشاحنات من إقليم كردستان العراق، حيث كان الجزء الأكبر من إنتاج المنطقة البالغ (450) ألف برميل يومياً غير متاح للتصدير منذ شهور بسبب خلاف قانوني دفعَ تركيا إلى إغلاق خط الأنابيب الذي ينقل نفط إقليم كردستان العراق إلى ميناء جيهان المطل على البحر الأبيض المتوسط. إن نقل هذا النفط إلى إيران يمكن أن يساعد «إقليم كردستان العراق» على تخفيف بعض مشكلاته الداخلية، وتوطيد علاقاته مع بغداد، وتهدئة مخاوف أربيل من توغل عسكري إيراني. وفي الماضي، شهد اتفاق مبادلة مماثل نقل العراق النفط إلى مصافي التكرير الإيرانية بالقرب من الحدود.

لذلك، هناك العديد من المشكلات، لدى الحكومتين العراقية والإيرانية التي يجب عليهما حلها لإنجاح صفقة المقايضة، وحتى وأن تم تسوية كافة المشكلات ليس هناك ما يضمن أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقبل ببساطة صفقة المقايضة وتتنازل عن العقوبات. فالمسؤولون في إدارة بايدن يسعون للحصول على مزيد من التفاصيل حول كيفية إجراء هذه المقايضة للنفط مقابل الغاز من الناحية العملية وما إذا كان هذا الاتفاق سينتهك العقوبات الأمريكية. كما رفض المسؤولون الأمريكيون ادعاءات رئيس الوزراء العراقي السيد السوداني ومسؤولين عراقيين آخرين بأن نقص الكهرباء في العراق نتج عن تأخر الولايات المتحدة في الموافقة على مدفوعات بغداد لطهران[1]. ويستخدم المسؤولون الأمريكيون سيطرتهم الفعلية على الأموال العراقية في الحد من تحويلها إلى إيران ولكن يبدو أن الإجراء الجديد الذي أعلنته حكومة السوداني يقدم لإيران طريقة لتجاوز هذه القيود إذا كان بإمكانها تكرير وإعادة بيع النفط الذي تتلقاه من العراق إلى الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع خطوة بملف سداد الحكومة العراقية لأموال إيران؛ بسبب خطوة العراق في المقايضة من خلال قيام وزارة الخارجية الأمريكية من عودة الإعفاءات من العقوبات لمدة (120) يوماً بعد صفقة المقايضة، حيث سمحت للعراق باستيراد الكهرباء من إيران كجزء من سياسة تشجيع العراق على تقليل اعتماده على إيران. وكان

1. Iraq Tests U.S. Sanctions With Oil-for-Gas Deal With Iran، Wall Street Journal، https://www.wsj.com/articles/iraq-tests-u-s-sanctions-with-oil-for-gas-deal-with-iran-c318b917?st=wgkkw5gewzt2b4t

من المقرر أن تنتهي آخر هذه الإعفاءات في شهر تموز 2023، لكن عاودت وزارة الخارجية الأمريكية بالسماح للحكومة العراقية لأول مرة بإجراء مثل هذه المدفوعات في حسابات مصرفية غير عراقية. يبقى أن نرى ما إذا كان ذلك سيخفف الضغط الإيراني على العراق، ويسمح لتدفقات الغاز بالارتفاع ويزيل الحاجة إلى صفقة المقايضة.

7. التداعيات الاقتصادية والسياسية للاتفاق

إن الاتفاق بين الحكومتين العراقية والإيرانية فيما يتعلق بتبادل النفط الخام والغاز الطبيعي، له العديد من التداعيات الاقتصادية والسياسية:

التداعيات الاقتصادية:

1. تجارة الطاقة: يتيح تبادل النفط الخام والغاز الطبيعي للبلدين تلبية احتياجاتهما من الطاقة بشكل أكثر كفاءة ويمكن أن يؤدي إلى تقلص التكاليف في واردات وصادرات الطاقة.

2. خلق الإيرادات: بالنسبة للحكومة العراقية، يمكن لتصدير النفط الخام إلى الحكومة الإيرانية أن يدر عائدات، والتي يمكن أن تكون حاسمة لاقتصادها، لا سيَّما بالنظر إلى اعتماد العراق الكبير على صادرات النفط. إذ يمكن للحكومة العراقية أن تصدر النفط الأسود من حقول (كركوك ونينوى)، وهو كافٍ للكمية المطلوبة، وتتجاوز بذلك آلية الابتزاز التركي، برفض تركيا تصدير النفط من خط جيهان–تركيا، وتكون الحكومة قد حققت نصراً مضاعفاً، فهي تضمن كذلك السيطرة على صادرات النفط من الحقول الشمالية.

3. الوصول إلى الغاز الطبيعي: بالنسبة لإيران ، يمكن أن يساعد استيراد الغاز الطبيعي من العراق في استكمال طلبها المحلي على الطاقة ودعم أنشطتها الصناعية والاقتصادية.

التداعيات السياسية:

1. العلاقات الإقليمية: يمكن للتعاون الاقتصادي في قطّاع الطاقة أن يقوي العلاقات بين العراق وإيران ويحتمل أن يؤدي إلى زيادة التعاون في مجالات أخرى، مثل الأمن والتجارة.

2. العلاقات الدولية: قد يجذب مدى التعاون في مجال الطاقة بين العراق وإيران انتباه دول

أخرى، لا سيَّما تلك المهتمة بالمنطقة، ويمكن أن يؤثر على علاقات العراق مع حلفائه الدوليين.

3. التبادل التجاري: قد يؤدي هذا الاتفاق إلى تعزيز التجارة بين العراق وإيران فيما يتعلق بالنفط الخام والغاز. قد يستفيد العراق من مصدر آخر للحصول على الغاز، بينما يحصل إيران على إمدادات مستدامة من النفط.

4. التوازن التجاري: إذا تم تبادل النفط بالغاز بين البلدين، فإن ذلك قد يساهم في تحسين التوازن التجاري بينهما وتقليل اعتمادهما على عملات أجنبية.

5. التأثير على أسعار النفط والغاز: قد يؤثر هذا الاتفاق في توازن العرض والطلب على النفط والغاز في المنطقة، وبالتالي، يمكن أن يؤثر على أسعار السوق العالمية.

6. العلاقات الثنائية: قد يؤدي التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة بين العراق وإيران إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وكذلك البلدان المجاورة كسوريا ولبنان من خلال تطوير العلاقات التجارية والشراكات الاقتصادية، وفرض الأمن على الحدود، وهنا يمكن للعراق أن يصدر النفط العراقي عن طريق سوريا إلى ميناء بانياس السوري، بطاقة تصديرية تتجاوز (1.5) مليون برميل في اليوم، وكذلك يمكن أن يصل في الوقت نفسه إلى ميناء طرابلس اللبناني، ويقف العراق على موانئ البحر المتوسط، بدل الاعتماد على خط الأنابيب التركي.

7. التأثير على الدول الأخرى: قد يثير هذا الاتفاق مخاوفاً وتحفظات من قبل دول أخرى في المنطقة، خاصة إذا كانت هناك منافسة مع هذه الدول في صادرات النفط أو الغاز.

8. العوامل الجيوسياسية: قد تتأثر التحالفات الجيوسياسية في المنطقة نتيجة لهذا الاتفاق، وقد يكون للدول الكبرى تأثير في توجيه الأطراف المعنية بالاتفاق.

8. المصادر

1. روبن ميلز ومريم سلمان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطّاع الكهرباء في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.

2. التقرير الإحصائي السنوي، مركز المعلوماتية والنظم، قسم الإحصاء المركزي، العراق، 2018.

3. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqs-power-problem-part-2-implications-new-oil-gas-deal-iran

4.https://www.reuters.com/markets/commodities/iraq-iran-gas-for-oil-barter-would-likely-violate-us-sanctions-2023-07-14/

5.https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/071223-iraqs-oil-output-likely-to-be-affected-by-oil-gas-barter-deal-with-iran-source

6.https://www.energyintel.com/00000189-69c0-de6e-a5ef-f9fce4860000

Iraq Tests U.S. Sanctions With Oil-for-Gas Deal With Iran، Wall Street Journal، https://www.wsj.com/articles/iraq-tests-u-s-sanctions-with-oil-for-gas-deal-with-iran-c318b917?st=wgkkw5gewzt2b4t